

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- تحليل خاص: الاقتصاد العالمي يزحف نحو التعافي والمخاطر متزايدة

- من الصحافة العالمية: بعد نشر وثائق بنما.. كيف تكون بعض الدول ملاذاً للتهرب الضريبي؟

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

صندوق النقد الدولي يحذر من تزايد المخاطر على الاستقرار المالي العالمي

(كونا)

حذر صندوق النقد الدولي من تزايد المخاطر على الاستقرار المالي العالمي على خلفية ارتفاع المخاطر الاقتصادية وحالة عدم اليقين وتراجع أسعار السلع والقلق بشأن الاقتصاد الصيني.

وأشار صندوق النقد الدولي في تقرير جديد تحت عنوان (الاستقرار المالي العالمي) وزعه خلال مؤتمر صحفي، إلى تفاعل الأسواق العالمية على مدار الأشهر الستة الماضية "سلبيا" في مواجهة تلك العوامل بيد أنه منذ فبراير الماضي "شهدت الأمور قدرا أكبر من التحسن".

وعزا التقرير هذا التحسن إلى "بعض الأخبار الطيبة من قبيل الإجراءات السياسية المكثفة التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي والحذر تجاه رفع أسعار الفائدة من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي".

وقال إن الصين، باعتبارها أحد أهم الأسواق الصاعدة في العالم، لا تزال تشهد تحولا مركبا إلى مرحلة أبطأ وأكثر توازنا في النمو وأيضا إلى نظام مالي قائم على السوق مشيرا إلى أن "السلطات الصينية كثفت الجهود من أجل تقوية إطارها السياسي لتعزيز النمو واستقرار سعر الصرف".

مدير وكالة الطاقة يتوقع تعافي أسعار النفط في النصف الثاني من ٢٠١٧

(رويترز)

قال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيروول إن الوكالة تتوقع تعافي أسعار النفط في العام القادم وأن تستعيد السوق توازنها بنفسها.

وأبلغ بيروول الصحفيين في لشبونة "سنا طرفا في مناقشات اجتماع الدوحة لكن ما يمكننا قوله هو أننا نتوقع على الأقل أن تتعافى أسعار النفط في ٢٠١٧ وتستعيد السوق توازنها. وأضاف لاحقا أن التعافي قد يحدث في النصف الثاني من العام القادم.

منظمة التعاون والتنمية: المساعدات التنموية للعام الماضي تتخطى ١٣٠ مليار دولار

(كونا)

أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يوم الأربعاء أن إجمالي المساعدات التنموية في العام الماضي بلغ ١٣١,٦ مليار دولار وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة ٦,٩% مقارنة بعام ٢٠١٤ من حيث القيمة الحقيقية.

وأشارت المنظمة - التي تتخذ من باريس مقرا لها - في تقريرها السنوي لأداء (لجنة المساعدة الإنمائية) التابعة لها إلى أن المساعدات التي خصصت للاجئين شكلت ٩,١% من إجمالي المساعدات لعام ٢٠١٥.

وقالت إن متوسط نسبة المساعدات الإنمائية من ٢٨ دولة عضو في اللجنة بلغ ٠,٣٠% من الدخل القومي، وهو نفس المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠١٤، مضيفة إن مساعدات (لجنة المساعدة الإنمائية) حققت ارتفاعا بنسبة ٨٣% منذ عام ٢٠٠٠ على الرغم من الانخفاض الحاد لعملة العديد من الدول مقابل الدولار في العام الماضي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

صندوق النقد الدولي: مستويات الدين العام هي الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية

واشنطن أ ف ب

حذر صندوق النقد الدولي من أن الدين العام ارتفع بشكل كبير في الاقتصادات المتقدمة، بحيث وصل إلى أعلى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية، فيما تعاني الحكومات من النمو الضعيف والتضخم السلبي.

وأعلن الصندوق أن مستويات الاقتراض الحكومية قد ارتفعت منذ الأزمة المالية، وتواصل الارتفاع بسبب معاناة قوى اقتصادية كبرى مثل اليابان وأوروبا من تباطؤ النمو بشكل كبير، بينما يعاني عدد من الاقتصادات الناشئة والفقيرة من انخفاض الدخل من سلع مثل النفط والمعادن. وارتفاع الاقتراض يجعل من الصعب على الحكومات إنفاق مزيد من الأموال لدعم النمو الذي يدعو إليه الصندوق.

وأفاد الصندوق في تقرير المراقبة المالية أنه في الاقتصادات المتقدمة كمعدل، "يتجاوز الدين العام حالياً مستواه خلال فترة الركود الكبير، ويقرب من المستوى الذي بلغه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة".

وأضاف أنه بالنسبة للاقتصادات المتطورة فقد ارتفع الدين إلى أكثر من ١٠٧% من إجمالي الناتج المحلي، ووصل في اليابان إلى نحو ٢٥٠%.

لكن وضع الاقتصادات الناشئة أفضل؛ حيث انخفضت نسبة الديون عن ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي، إلا أن احتياجاتها تتزايد وتواجه العديد منها تحديات أكبر بينها ارتفاع العجز المالي بشكل كبير، مقارنة مع الاقتصادات المتقدمة.

وأشار الصندوق إلى أن الديون المرتفعة والحاجة إلى مواصلة الإنفاق تساعد في تباطؤ الاقتصاد.

وخفض صندوق النقد الدولي يوم الثلاثاء توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى ٣,٢% وحذر من خطر جمود النمو في العالم في حال لم يتم اتخاذ الخطوات اللازمة.

ورلد ستيل: انخفاض الطلب على الصلب في ٢٠١٦ متأثراً بالتباطؤ في الصين

(رويترز)

توقع الاتحاد العالمي للصلب أن ينخفض الطلب العالمي على الصلب مجدداً في العام الحالي مع استمرار تباطؤ الطلب في الصين السوق الرائدة في القطاع قبل استقراره في عام ٢٠١٧.

وسبب انخفاض الطلب أزمة في سوق الصلب العالمية حيث كبد الفائض في طاقة الإنتاج المنتجين خسائر ثقيلة، ومن بينهم الصين وأدى لإغلاق مصانع وتسريح عمال.

وقال الاتحاد إنه من المتوقع انخفاض استهلاك الصلب العالمي ٠,٨% في ٢٠١٦ إلى ١,٤٨٨ مليار طن مقارنة بانخفاض ٣% في العام الماضي.

وأضاف أن الطلب على الصلب في الصين سينخفض في العام الحالي ٤% إلى ٦٥٤,٤ مليون طن وسيخفض ٣% أخرى في ٢٠١٧ بعد أن انخفض ٥,٤% في ٢٠١٥.

وتواجه الصين التي تنتج نحو نصف إنتاج الصلب العالمي ضغوطاً دولية متزايدة لحل أزمة الفائض الإنتاج الذي أغرق الأسواق العالمية بإمدادات رخيصة.

ارتفاع الصادرات الصينية يزيد الثقة في ثاني أكبر اقتصاد عالمياً

"الشرق الأوسط أونلاين"

عادت الصادرات الصينية إلى النمو في مارس للمرة الأولى في تسعة أشهر بما يمثل علامة جديدة على الاستقرار في ثاني أكبر اقتصاد في العالم رفعت معنويات المستثمرين في المنطقة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وارتفعت الصادرات في مارس ١١,٥% على أساس سنوي مسجلة أول نمو لها منذ يونيو (حزيران) وأكبر زيادة بالنسبة المئوية منذ فبراير ٢٠١٥.

ويأتي الارتفاع غير المتوقع بعد أن أعطت مؤشرات اقتصادية أخرى لشهر مارس تلميحات إلى تحسن طفيف في الاقتصاد بوجه عام، على الرغم من أن مسوحا أخرى أظهرت زيادة الضغوط النزولية على الأجور والتوظيف.

وواصلت الواردات الهبوط ولكن بوتيرة أقل من المتوقع، حيث تراجعت بنسبة ٧,٦% في التعاملات المقومة بالدولار في الوقت الذي ارتفعت فيه أحجام معظم السلع الأولية الرئيسية بقوة، وخصوصاً النحاس والحديد الخام.

وأدى هذا إلى تحقيق فائض تجاري بلغ ٢٩,٨٦ مليار دولار في مارس، حسبما قالت الإدارة العامة للجمارك يوم الأربعاء مقابل ٣٠,٨٥ مليار دولار في التوقعات.

البنك الدولي يتوقع ببطء النمو في الشرق الأوسط عام ٢٠١٦

واشنطن - أ ش أ

توقع البنك الدولي أن يبلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٣% عام ٢٠١٦.

واستبعد التقرير، الصادر حول آفاق النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إمكانية تحقيق نمو أسرع نظرا لما تشهده المنطقة من حروب أهلية وتدفق اللاجئين والهجمات الإرهابية وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى بطء تعافي الاقتصاد العالمي.

وأكد التقرير أن الحروب الأهلية أضرت كثيرا باقتصادات كل من سوريا وليبيا والعراق واليمن كما كان لها تأثير على اقتصاد كل من الأردن ولبنان.

وتوقع البنك الدولي أن تشهد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط بطئا في معدلات النمو على الرغم من انخفاض أسعار النفط، وذلك بسبب ما تواجهه من مشكلات أمنية والبطء في نشاط السياحة وعائدات العاملين بالخارج. بينما ستظل الدول المصدرة للنفط، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي متأثرة بانخفاض أسعار النفط.

قروض البنك الدولي في أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية

واشنطن - أ ف ب

بلغت القروض التي منحها البنك الدولي إلى الدول النامية في العام ٢٠١٥ أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية في العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مما يعكس وجود «رياح معاكسة قوية»، وفقا للمؤسسة.

وقالت المؤسسة في بيان: «فيما تواصل الدول النامية مواجهة رياح معاكسة قوية، ارتفع الطلب على قروض البنك الدولي إلى مستويات غير مسبقة خارج فترات الأزمة».

ففي السنة المالية ٢٠١٥ بلغت القروض الممنوحة إلى الدول الناشئة والفقيرة ٤٢,٤ مليار دولار مقابل ٤٠,٨ مليار في عام ٢٠١٤.

كما بلغ إجمالي القروض إلى الدول الناشئة وحدها ٢٣,٥ مليار دولار مقابل ١٤ مليارا في عام ٢٠٠٦ مع اندلاع الأزمة المالية العالمية.

ونتيجة هبوط أسعار المواد الأولية وتباطؤ الاقتصاد الصيني بدأ الكثير من دول الجنوب يشهد نفاد الموارد وصعوبات اقتصادية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

إن الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية في مصر - في ضوء هذه الأنباء - هو وضع التحديات القائمة في مكانها الصحيح والتعامل معها بدلا من إنكارها. فمعالجة المشكلات أصبحت ممكنة والرؤية للمستقبل أصبحت أكثر رسوخا وإرادة الإصلاح هي ما تدفعنا الآن للخروج من رحم هذه الأزمة الاقتصادية. ولذلك فإن انتهاء فترة التخطب الاقتصادي التي يترقب الجميع الآن انتهائها قريبا يرتبط في الأساس بقدرة الدولة علي تحقيق نمو قادر على استغلال الشباب، ومن ثم تحقيق النموذج الأمثل للنمو، والعدالة الاجتماعية وهو مرتبط بقدرة الحكومة السياسية والاقتصادية، وقدرتها على اتخاذ القرار السليم للخروج من الأزمة.

وعلي مصر الانتباه إلى أن تطورات الازمة الاقتصادية العالمية تشهد تحولات جديدة سواء علي مستوي التأثيرات حيث بدأت الولايات المتحدة تخرج نسبيا من حالة الركود في حين تسعى الدول النامية للدخول في شراكات جديدة في ظل سعي الصين من خلال البنك الآسيوي إلى أن تتحول إلى قوة اقتصادية عالمية في حين تتصاعد وتيرة مخاوف الركود الاقتصادي في الاتحاد الاوروبي. وهو ما يستلزم انتباه الحكومة المصرية إلى ضرورة وضع سياسات تحفيزية وتنشيطية للاقتصاد تعتمد في الأساس علي تنمية وتنشيط الصناعة المحلية والإحلال محل الواردات وتنمية الصادرات للأسواق التي تشهد مصر فيها ميزة نسبية خاصة الأسواق العربية والأفريقية مع السعي لوضع سياسات متوسطة المدى لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى النمو الاقتصادي والتنمية بعيدا عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية والتي تشهد تحولات جديدة حاليا.

ففي ظل التقلبات المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم حاليا وتنامي المخاوف من عملية الركود الاقتصادي يتعين علي مصر اتخاذ إجراءات أكثر قوة لتعزيز النمو خاصة وأن المخاطر السلبية تتزايد في غياب إجراءات حاسمة. فوفقا لصندوق النقد الدولي، مازال التعافي من الأزمة المالية العالمية بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ بطيئا جدا وهشا للغاية في حين تتزايد المخاطر التي تهدد استمراره (التعافي). ولكن إذا تمكن صانعو السياسات من مواجهة التحديات والعمل معا فإن التأثيرات الإيجابية على الثقة العالمية والاقتصاد العالمي ستكون جوهرية"

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل خاص : الاقتصاد العالمي يزحف نحو التعافي والمخاطر متزايدة

مصدر البيانات : موقع صحيفة المال

أعلنت كريستين لاجارد المديرية العامة لصندوق النقد الدولي في بداية هذا الشهر أن الاقتصاد العالمي يتعافى ولكن معدل النمو هش وضعيف والمخاطر تتفاقم وتتزايد خلال العام الحالي فإن منظمة التجارة العالمية تتوقع نمو حجم التجارة بنسبة ٣,٦% في ٢٠١٧ ليكسر حاجز ٣% للمرة الأولى منذ ست سنوات، وأن نمو حجم التجارة العالمية هذا العام سيتوقف عند ٢,٨% ليقل عن التوقعات السابقة التي بلغت ٣,٩% وأعلن عنها في نهاية ٢٠١٥.

وذكرت وكالة رويترز، أن لاجارد أكدت في برلين بعد اجتماع لقادة المؤسسات المالية العالمية والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بداية أبريل الحالي، أن النبأ الجيد هو تحقق نمو وتعاف وعدم وجود أزمة، ولكن الخبر السيئ هو أن النمو هش وضعيف بينما تزداد المخاطر التي تنتشر في الأسواق المالية، ولذلك كررت دعوتها لاقتصادات العالم لأخذ إجراءات أكثر قوة لتعزيز النمو مع التحذير من أن المخاطر السلبية تتزايد في غياب إجراءات حاسمة.

وأعلنت لاجارد في كلمتها في جامعة جوتة في فرانكفورت بألمانيا، عن خطوات محددة تشمل رفع الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة وتحسين التدريب على الأعمال في أوروبا وتخفيض الدعم على الوقود وزيادة الإنفاق الاجتماعي في الاقتصادات النامية حتى يتمكن صانعو السياسات من مواجهة التحديات والعمل لتعزيز التأثيرات الإيجابية على ثقة المستثمرين والاقتصاد العالمي.

ورغم أن لاجارد ترى أن التعافي من الأزمة المالية العالمية بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ ما زال بطيئا جدا وهشا للغاية في حين تتزايد المخاطر التي تهدد استمرار هذا التعافي، إلا أن دول الأسواق الناشئة انتعشت أسعار أسهم شركاتها في ٣١ دولة منها بقيادة الصين والهند خلال مارس الماضي لتزداد بحوالي ١,٨٣ تريليون دولار لترتفع القيمة السوقية الإجمالية لها إلى أكثر من ١٤,٨ تريليون دولار في أكبر زيادة منذ عام ٢٠٠٧ على الأقل.

ورغم ازدياد وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي وتسجيل عدد من الأسواق النامية مثل المكسيك نموا معقولا، غير أن صندوق النقد الدولي حذر من أن النمو في أوروبا واليابان كان مخيبا للآمال للغاية. وشددت لاجارد على ضرورة أن تدرب الدول في منطقة اليورو اليد العاملة الشابة بشكل أفضل وتحاول تطبيق سياسات الموازنة بين حاجة سوق العمل وإعداد المهارات المناسبة لها للمساهمة في خفض البطالة بين الشباب. بينما أضر تباطؤ النمو في الصين بقطاع النفط على مستوى العالم وكذلك الدول المصدرة للسلع الأولية ومنها البرازيل وروسيا. وتتصح لاجارد للمرة الأولى بعدد من السياسات المحددة منها تسريع الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وزيادة الدعم المالي واستمرار سياسة التوسع النقدي. وأشارت إلى أن رفع الحد الأدنى للأجور وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية للعمال الفقراء وتحسين حوافز الإجازات العائلية وهي نفس الإصلاحات التي يدعو إليها الرئيس باراك أوباما والمرشحوں الديمقراطيون في سياق انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة لزيادة القوى العاملة الأمريكية. وأوضحت أنه يتعين على الدول ذات المديونية العالية والمتنامية وتكاليف الاقتراض المرتفعة السعي لمزيد من التماسك المالي. ولكن تصريحاتها لم تذكر شيئا بخصوص المفاوضات بين صندوق النقد الدولي والمقرضين الأوروبيين واليونان للتوصل لبرنامج جديد لإنقاذ الدولة المثقلة بالديون. وعرض صندوق النقد الدولي حلا لتباطؤ النمو الاقتصادي المتواصل يتضمن اقتراحات لتحرير أسواق المنتجات وتبني سياسات ترمي إلى تعزيز المشاركة في سوق العمل، غير أن التحليل الوارد في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية السنوي لصندوق النقد وافق على انتقادات المتشككين في مثل هذه الإصلاحات في جانب العرض والقائلة بأن تحرير الأسواق يمكن أن يسبب انخفاضا في الرواتب وانكماشًا في الأسعار في الأجل القريب ولذلك ينبغي أن تصاحبه إجراءات للتحفيز المالي. ووفقا لصندوق النقد الدولي، يظهر البحث الجديد أن إدخال تعديلات هيكلية على أسواق العمل وبعض قطاعات الأعمال التي تخضع لقواعد تنظيمية مشددة قد يساهم في رفع الناتج المحتمل في المدى المتوسط، بينما يساعد أيضا على تعزيز ثقة المستهلكين في الأجل القريب لاسيما مع تحرير قطاعي السكك الحديدية والخدمات المهنية والقطاعات التي تعتمد على نظام الشبكات مثل النقل الجوي والبحري وتوزيع الكهرباء والغاز والاتصالات والخدمات البريدية، خصوصا في منطقة اليورو واليابان وكذلك العديد من البلاد النامية. ويرى الصندوق أيضا أنه من المهم أن تصاحب هذه الإصلاحات في جانب العرض إجراءات للتحفيز المالي لتعزيز الطلب في الأجل القريب وامتصاص الصدمات السلبية. فعلى سبيل المثال يجب أن يكون خفض إعانات البطالة وتقليص قوانين حماية العاملين مصحوبا بخفض في ضرائب العمل للمساعدة في زيادة الأجور الصافية وجذب الأفراد إلى القوة العاملة من جديد.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

نتوقع أن ينعكس التعافي الهش للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وبقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً على أداء الاقتصاد الكلي لمصر خلال عام ٢٠١٦. ومن المتوقع كذلك خلال العام الجاري ظهور أثر سياسات التصحيح المالي التي ستؤدي إلى خفض الإنفاق في عدد من البنود المدرجة بالموازنة والتي أعلنت عنها الدولة في إطار سياساتها الرامية لتحقيق نوعاً من أنواع التوازن بين اعتبارات دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الانضباط المالي. إلا أنه من شأن التطورات الداخلية في بلدان المنطقة أن تؤثر على فرص النمو عام ٢٠١٦، لذا سيشكل المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أساساً دافعاً للنمو خاصة فيما يتعلق بإصلاحات زيادة الطاقة الإنتاجية وتعزيز التنافسية.

كما نتوقع استمرار ارتفاع معدل التضخم ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب استمرار مراجعة وتقييم الدعم الحكومي. إضافة إلى توقع ارتفاع مستويات التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب خلال عام ٢٠١٦. فضلاً عن ما سبق، يتعرض سعر الصرف لضغوط نظراً لنقص المتوفر من العملة الأجنبية رغم الاتجاه لزيادة مستويات المرونة في سعر الصرف الأمر الذي من شأنه أن يساهم في زيادة أثر التمرير الناتج عن تراجع قيمة العملة المحلية لمعدلات التضخم.

وفي ضوء ما سبق، يتعين على الحكومة المصرية التركيز بشكل كبير على تنفيذ حزم واسعة النطاق من إصلاحات المالية العامة تستهدف ترشيد الإنفاق العام ودعم الإيرادات بهدف ضبط أوضاع الموازنات العامة وضمان استدامتها لا سيما في ضوء التحديات التي تواجه السياسة المالية خلال الفترة الحالية، على أن يكون الإصلاح الضريبي على رأس أولويات صانعي السياسات المالية لدعم الإيرادات الضريبية وضمان عدالة وكفاءة منظومة الضرائب من خلال مراجعة منظومة الضرائب على الدخل وأرباح الشركات إضافة إلى تبني ضرائب القيمة المضافة وتوجيه النظام الضريبي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمناطق الواعدة. ومن جهة أخرى ينبغي الاهتمام بضبط بنود الإنفاق العام من خلال ترشيد الإنفاق الجاري عبر ضبط نفقات الأجور والمضي قدماً في إصلاح منظومة دعم السلع الأساسية إضافة إلى رفع كفاءة الانفاق الاستثماري، والاهتمام برفع مستويات شفافية وكفاءة إدارة الموازنة العامة وخفض العجزات. ويجب أن يواكب ذلك جهود موازنة لرفع كفاءة عمليات إدارة الدين العام وحرص على زيادة متوسط آجال إصداراته وتمويله من مصادر تضمن الاستدامة المالية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: بعد نشر وثائق بنما.. كيف تكون بعض الدول ملاذا للتهرب الضريبي؟

موقع أرقام

ألقت فضيحة تسريب أوراق شركة "موساك فونيسكا" للمحاماة التي يقع مقرها في بنما الضوء على الطرق المعقدة التي ينتهجها بعض الأثرياء لاستغلال أنظمة الضرائب السرية في الخارج.

وأبرز ما توصف به ما يطلق عليها بلدان الملاذات الضريبية، هو فرضها ضرائب ضئيلة وأحيانا إعفاء المقيمين وغير المقيمين من الضرائب، وانعدام الشفافية وتبادل المعلومات.

وفي هذا السياق، أعد موقع "ذا كونفرزیشن The Conversation" تقريرا عن أهم ما يميز هذه البلدان وأبرز الأساليب التي ينتهجها الراغبون في التهرب من دفع الضرائب في بلدانهم.

شركة بنما تكشف عالما سريا

- تظهر الملفات المسرية من "موساك فونيسكا" أن بلدان الملاذ الضريبي تستغل من قبل أفراد وشركات لإخفاء النقود بعيدا عن أعين المحققين.
- هذا لا يعني بالضرورة أن تكون طرق الحصول على الأموال غير قانونية، فالشخصيات العامة كالسياسيين ترغب عادة في الإبقاء على المعلومات الخاصة بحجم أموالها في طي الكتمان، ولذلك يخفون هوياتهم باستخدام عدد من الآليات القانونية المعقدة.
- سواء كان المتهرب رجل أعمال ثري أو مهرب مخدرات فإن الحيل التي يلجأ إليها لقطع الطريق على تتبع أموره المالية متشابهة.
- بنما ليست وحدها الملاذ الضريبي، ففي مؤشر السرية المالية الصادر في ٢٠١٥ والذي أعدته شبكة العدالة الضريبية في سويسرا، هونج كونج وأمريكا وسنغافورة وجزر كيمان يمثلون أبرز الكيانات التي تفرض تشريعات تخص السرية ونطاق خدماتها المالية الخارجية.

الشركات الوهمية

- تبدأ رحلة التهرب الضريبي بتأسيس شركة وهمية في الخارج بالاستعانة بخدمات شركة محاماة مثل "موساك فونيسكا".
- تبدي هذه الشركات في مظهرها الخارجي نشاطا تجاريا لكنها في حقيقتها وهمية، وتدير الأموال التي تتلقاها وتخفي هوية صاحبها.
- تتألف إدارة مثل هذه الشركات الوهمية من محامين ومحاسبين تنصب أدوارهم على التوقيع على وثائق ووضع أسمائهم على رسائل ووثائق الشركة.
- أسماء ملاك الشركات الوهمية تبقى سرية، ولذلك يمكن إخفاء الإيرادات المترتبة على أي جريمة أو استخدامها في أغراض غير مشروعة دون قدرة أي جهة رقابية على تتبعها.

في دول الملاذ

- في دول الملاذ تُطرح أسئلة قليلة للغاية بشأن مصدر الأموال، ويمكن حينئذ استخدامها لتنفيذ أنشطة قانونية مثل الاستثمار في العقارات أو أنشطة غير قانونية مثل تقديم رشى.
- يمكن بسهولة نقل ملكية الشركات الوهمية من خلال استخدام حملة أسهم أو سندات، وقد ألغيت مثل هذه الإجراءات في المملكة المتحدة في عام ٢٠١٥، وتوقفت الولايات المتحدة عن بيع سندات من هذا النوع في عام ١٩٨٢ في مسعى لزيادة الشفافية.
- بعض البلدان أبرمت اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية مع الملاذات الآمنة للتهرب الضريبي تتيح لحكوماتها فرض قوانين الضرائب المحلية بالتبادل بناء على الطلب ووقعت بنما على مثل هذه الاتفاقات مع الولايات المتحدة فقط.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

سياسيون تحت ضغوط

- وضعت الأوراق المسربة التي كشف عنها الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين رئيس وزراء آيسلندا ورئيس الوزراء البريطاني تحت ضغط شديد.
- أظهرت الوثائق المسربة أن زوجة رئيس وزراء آيسلندا امتلكت شركة وهمية في جزر العذراء البريطانية اسمها "وينتريس إنك" واستحوذت على ملايين الدولارات في شكل سندات في ثلاثة بنوك آيسلندية كبيرة إنهارت في ٢٠٠٨.

الوضع القانوني

- ليس محظورا من الناحية القانونية التعامل مع ملاذات ضريبية، وفي الواقع قد توجد بعض الأسباب المشروعة للقيام بمثل هذه الأعمال، خاصة بالنسبة للمستثمرين في صناديق التحوط.
- يكثر لجوء مستثمرين في دول غير مستقرة إلى الملاذات الآمنة، نظرا لتعرضهم في بلدانهم لمخاطر من حكوماتهم أو من قبل عصابات إجرامية.
- نقص الشفافية ونقص تبادل المعلومات يمكن استغلالهما لأغراض غير مشروعة منها غسل الأموال والرشى والفساد والتهرب الضريبي وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.
- تضمن قوانين الحفاظ على الخصوصية التي تمنع اطلاع هيئات الضرائب في الخارج على معلومات تخص الكيانات المعقدة الواقعة في الملاذات الضريبية هو من الأسباب الرئيسية لنقص تبادل المعلومات.
- في ٢٠١٣، ذكرت مجلة "إيكونوميست" في تقرير لها أن نحو ٢٠ تريليون دولار مخبأة في حسابات خارجية بمختلف أنحاء العالم، وأن أغلب هذا الرقم يُستخدم على الأرجح في أنشطة مشروعة.

التأثير على مصر:

- إن تتبع تلك الشركات علي المستوى الدولي صعب للغاية، ويحتاج لمحامين ذوى خبرة واسعة، فأحياناً تكون هناك سلسلة شركات تتبع إحداهما الأخرى، كما أن إثبات تهمة الفساد يتطلب جهوداً مضنية، وإرادة سياسية قد لا تتوافر لدى بعض الدول.
- نشير إلى أن المفاجأة في الوثائق المسربة ليست في حجم أو نوعية أو طبيعة المساهمين فقط، خاصة وأن بعض الأسماء المشاركة على مستوى العالم تفصح عن مساهمتها في هذه الشركات ضمن إقراراتها الضريبية أو إقرارات الذمة المالية وهم بذلك غير مخالفين للقوانين الدولية، ولكن تحول الأمر إلى إخفاء بغرض التلاعب أو التهرب الضريبي فهذه هي المخالفة الحقيقية التي تستوجب فعلا تتبعها ودراستها وهو ما يستدعي تكاملا دوليا لمواجهة مثل هذه الممارسات الضارة بالاقتصاد.
- وفي هذا الصدد، سبق أن أصدرت وزارة المالية المصرية بيانا أوضحت فيه أن مصر لديها تشريعات ضريبية تسمح بتتبع حالات التهرب الضريبي والتجنب الضريبي الدولي، كما أن مصر أبرمت عدة اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي تسمح بتبادل المعلومات مع الدول المختلفة لمكافحة التجنب والتهرب الضريبي، فضلاً عن ارتباطها باتفاقيات متعددة الأطراف لتحقيق هذا الهدف. وجميع هذه الآليات سوف تمكن الإدارة الضريبية بمصر من الحصول على المعلومات المتعلقة بعمليات التهرب الضريبي الدولي ومواجهته.
- وأكد البيان أن قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ يتضمن محاور لمواجهة هذه الحالات سواء من خلال تفعيل مبدأ السعر المحايد الذي يتم من خلال المعاملات بين الأطراف المرتبطة، بما يضمن تحديد السعر الحقيقي لمنع التحايل الضريبي، أو من خلال المواد المتعلقة بقواعد مكافحة التجنب الضريبي سواء كانت عامة أو خاصة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية:

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت الأسهم اليابانية بنهاية جلسة تداولات الجمعة، بفعل قيام المستثمرين بجني الأرباح في أعقاب مكاسب قوية خلال الجلسات الماضية، بالإضافة إلى بيانات اقتصادية صينية مثيرة للقلق وهبط مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة ٠,٤% إلى ١٦٨٤٨ نقطة، لكنه سجل مكاسب أسبوعية بلغت نسبتها ٦,٥%، كما تراجع مؤشر "توبكس" بحوالي ٠,٧% ليصل إلى ١٣٦١ نقطة.

كما تراجعت الأسهم الصينية بنهاية جلسة اليوم الجمعة، بفعل بيانات النمو الاقتصادي في البلاد، وتكهات بعدم قيام السلطات بضح تدابير تحفيزية جديدة وهبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,١% ليصل إلى ٣٠٧٨ نقطة عند الإغلاق، لكنه سجل مكاسب أسبوعية بلغت نسبتها ٣,١%.

تراجعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة بالتزامن مع هبوط أسعار النفط وتأثيره السلبي على أداء قطاع الطاقة بالإضافة إلى صدور بيانات اقتصادية متباينة، ولكن المؤشرات الرئيسية سجلت مكاسب أسبوعية.

وانخفض مؤشر "الداو جونز" الصناعي بمقدار ٢٨,٩ نقطة إلى ١٧٨٩٧,٤ نقطة، كما انخفض مؤشر "النازداك" (- ٧,٦ نقطة) إلى ٤٩٣٨,٢ نقطة، بينما تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (- ٢,١ نقطة) إلى ٢٠٨٠,٧ نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "الداو جونز" الصناعي مكاسب بنسبة ١,٨%، كما ارتفع "النازداك" بنسبة ١,٨%، في حين سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً مكاسب أسبوعية بنسبة ١,٦%.

وفي الأسواق الأوروبية، انخفض مؤشر "ستوكس يوروب ٦٠٠" القياسي بنسبة ٠,٤% إلى ٣٤٢,٧ نقطة، وحقق مكاسب بنسبة ٣,٣% هي الأولى منذ ١١ مارس الماضي، كما أنها أكبر مكاسب أسبوعية منذ فبراير.

وانخفض أيضاً مؤشر "فوتسي ١٠٠" البريطاني (- ٢١,٣ نقطة) إلى ٦٣٤٣,٧ نقطة، كما هبط مؤشر "داكس" الألماني (- ٤٢ نقطة) إلى ١٠٠٥١,٥ نقطة، بينما تراجع مؤشر "كاك" الفرنسي (- ١٦,٣ نقطة) إلى ٤٤٩٥,١ نقطة.

وعلى صعيد آخر، قفزت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة ٠,٧% أو بمقدار ٨,١٠ دولار إلى ١٢٣٤,٦٠ دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس خسائر أسبوعية بحوالي ٠,٨%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة ٢,٨% أو بمقدار ١,١٤ دولار وأغلق عند ٤٠,٣٦ دولار للبرميل وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة ١,٦%، كما انخفض "برنت" القياسي بنسبة ١,٧% أو بمقدار ٧٤ سنتاً وأغلق عند ٤٣,١٠ دولار للبرميل وسجل مكاسب أسبوعية بحوالي ٢,٧%.

وتتقرب الأسواق عن كذب اليوم الأحد اجتماعاً هاماً بين منتجين رئيسيين لدى "أوبك" - من بينهم السعودية - ودول غير أعضاء بالمنظمة - مثل روسيا - لبحث مقترح تجميد الإنتاج .

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

وفقاً لتقارير مالية أخيرة حدثت زيادة كبيرة في انتقال تداعيات الصدمات من الأسواق الصاعدة إلى أسعار الأسهم والصرف في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، مما يفسر حالياً أكثر من ثلث التباين في عائدات الأصول لدى هذه الدول. ومن ضمن أسباب حدوث تداعيات في التغيرات الهيكلية بالأسواق المالية توسع قطاع صناديق الاستثمار الذي يشمل حالياً مستثمرين أفراداً على نطاق أوسع من ذي قبل. كما ازداد تأثير التطورات المتعلقة بالأساسيات الاقتصادية على أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة على حد سواء.

ونكرت التقارير أن تأثير تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني على أسواق الأسهم المحلية والعالمية كان ملحوظاً، لافتة إلى أن أسواق الأسهم الصينية تأثرت سلباً بتخفيض قيمة العملة الصينية في أغسطس ٢٠١٥ كما تأثرت لاحقاً بالبيانات السلبية الصادرة عن القطاعات الأساسية في الصناعات التحويلية.

وبينت أن زيادة الاندماج المالي بين الأسواق المالية ساهمت في تعزيز انتقال تداعيات أسواق الأسهم من الأسواق الصاعدة إلى الاقتصادات المتقدمة بمعدلات تتراوح ما بين ٣٠% و ٤٠% وبحسب التقارير، فمن المعتقد أن يكتسب سوق الاكتتاب زخماً إضافياً عند استقرار الأسواق بعد تعافي أسعار النفط كما أن هناك اتجاهات إيجابية آخر هو القبول المتزايد للمنتجات المالية الإسلامية في أسواق المال العالمية ما من شأنه الدفع بعدد من الإصدارات نحو الأمام.

نرى أن الوضع الحالي يبرز الفرص القوية التي تتمتع بها البورصة المصرية، حيث تعد أحد أكبر الأسواق الناشئة نمواً خلال الربع الأول من العام، كما يبرز حجم السيولة التي تتوافر في السوق والتي تظهر من خلال زيادات رؤوس الأموال التي تمت من خلال السوق خلال العامين الأخيرين وتجاوزت حاجز ٢٥ مليار جنيه، وذلك بالإضافة إلى الطروحات القوية التي تشهدها السوق خلال الفترة الأخيرة، حيث شهدت تنفيذ طرح كبير بقيمة تتجاوز مليار جنيه خلال الأيام الأخيرة مما يتيح فرصاً أكبر للتوسع بشكل كبير في تمويل مشروعات البنية التحتية والطاقة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوجه نحو تحسين إدارة الأصول المملوكة للدولة وإمكان الاعتماد على سوق المال كمنصة رئيسية للتمويل مما سيكون له أثر إيجابي على عملية النمو خلال الفترة المقبلة. إلا أن ذلك يستلزم إيضاح التطور الذي شهدته البورصة المصرية في مستويات تطبيق الحكومة وحماية حقوق المساهمين، حيث تم اختيار البورصة المصرية من البنك الدولي كواحدة من أفضل ٦ أسواق حققت تحسناً في مجال حماية حقوق المساهمين.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.